

رسالة القاهرة للتعامل مع التغيرات المناخية

- في ظل اهتمام مصر بكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى الدولي ، وبخاصة قضية المياه باعتبارها قضية أمن قومي .. وتحت شعار " إدارة المياه من أجل الحياة " عقدت بالقاهرة فعاليات المؤتمر المصري الهولندي بمشاركة خبراء المياه والعلماء ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية على مستوى 40 دولة بالإتحاد الأوربي وشرق وجنوب حوض البحر المتوسط ، والذي أكد على ضرورة تكاتف جهود دول اتحاد الأورومتوسط نحو مواجهة كافة التحديات الحالية والمستقبلية الناجمة عن التغيرات المناخية من أجل تحقيق إدارة رشيدة ومتكاملة للموارد المائية والحد من مخاطر التلوث المائي وتحسين نوعية المياه ، وكذلك حماية شواطئ المتوسط من النحر والتآكل .
- وفي هذا الصدد فإن الإتفاق على إطار شامل وعادل بشأن التدابير والآليات الواجب اتخاذها على كافة المستويات للتكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية والحد مخاطرها - من خلال المؤتمر الخامس عشر والمقرر انعقاده في كوبنهاجن بشأن الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة في مجال التغيرات المناخية - يعد بمثابة خطوة هامة من أجل الحفاظ على الموارد المائية وتحسين خدماتها ، الأمر الذي يسهم في الحفاظ على الحياة .
- وجدير بالذكر أن العقد الأول من الألفية الثالثة حفل بانعقاد العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بقضايا المياه ، والتي تناولت بالبحث والمناقشة كافة التدايعات الناجمة عن التغيرات المناخية وتأثرها على منظومة إدارة المياه ، علماً بأن هذه الظاهرة باتت تشكل هاجساً مقلقاً على مستوى حوض البحر المتوسط ، وتندرج بتفاهم مشكلات ندرة المياه ، وزيادة التصحر ، مما يتطلب تضافر الجهود في مجال إدارة المياه الأراضي نحو المضي قدماً في تطبيق كافة المحاور والتدابير الوقائية للحد من تأثيراتها .
- هذا وتأتي رسالة المؤتمر المصري الهولندي المشترك " نحو استراتيجية طويلة المدى للمياه في حوض المتوسط " إلى المشاركين في مؤتمر كوبنهاجن ، تعبيراً عن وعي المشاركين في هذا المؤتمر الدولي الهام بخطورة تدايعات التغيرات المناخية على المياه ، والتزامهم بضرورة الاستفادة من الموارد المالية والبشرية والبيئية المتاحة لدى كافة الدول الأعضاء في منظمة الإتحاد من أجل المتوسط .
- و قد تضمنت رسالة المؤتمر المصري الهولندي المبادئ التالية :

- إن تعزيز وتطبيق برامج حوكمة المياه وتحسين الخدمات المتعلقة بإدارة الطلب عليها ، وكذلك تناول الموضوعات ذات العلاقة مثل المياه الإقتصادية ، مع تدعيم المؤسسات المهمة بالمياه ، يمثل الركائز الأساسية نحو مواجهة التحديات المتزايدة في مجال الموارد المائية .
- أهمية تبادل المعلومات المتعلقة بالمناخ والمياه ، وإتاحة الفرصة لنقل التكنولوجيا رخيصة التكاليف يؤدي إلى الخروج بنتائج ملموسة حول تحسين المياه بالمجاري المائية المتأخرة للبحر المتوسط والحفاظ على نوعية المياه والمستوى البيئي والصحي لكافة دول الحوض .
- تحسين الإجراءات الوقائية للتكيف مع التغيرات المناخية ، من خلال تطبيق مفاهيم متكاملة تأخذ في اعتبارها ملاءمة البنية التحتية للنظام البيئي ضمن إطار مناسب لإدارة المخاطر .. مع إعطاء الأولوية لتحسين نظم الإدارة الحالية للمياه السطحية والمياه الجوفية و تطبيق آليات إدارة الطلب على المياه والبحث عن مصادر المياه غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة .
- تبني مفاهيم إدارة المخاطر والتحديد الدقيق لأولويات المشكلات يؤدي إلى التكيف مع التغيرات المناخية .
- ضرورة توفير المنح والتمويل اللازم ، مع التأكيد على خلق آليات فعالة لاستدامة التمويل وضمان تحقيق الشفافية ، بغرض تنفيذ الخطط والبرامج اللازمة للتعامل مع التغيرات المناخية .. مع الحرص على إيجاد مصادر إضافية للتمويل بخلاف المنح .. وأهمية سرعة البدء في تمويل هذه المشاريع قبل عام 2013 لإتاحة الفرصة لإتخاذ إجراءات مبكرة وبناء القدرات للعاملين في مجال الموارد المائية.
- تجدر الإشارة إلى أن المشاركين في المؤتمر المصري الهولندي يؤكدون التزامهم بتعزيز التعاون المؤسسي على كافة المستويات ، وتطوير آلية مناسبة للعمل بصورة أكثر جماعية لمواجهة التحديات القادمة ، كما يحثون المفاوضين بمؤتمر كوبنهاجن والمجتمعات الدولية والإقليمية المعنية بالمياه والمناخ ، في أن يرقبو المستقبل بعد مؤتمر كوبنهاجن ، وأن يصلوا من خلال الحوار الهادف إلى تعزيز الآليات والممارسات الرامية إلى تعظيم الإجراءات نحو تلافى الآثار السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية .